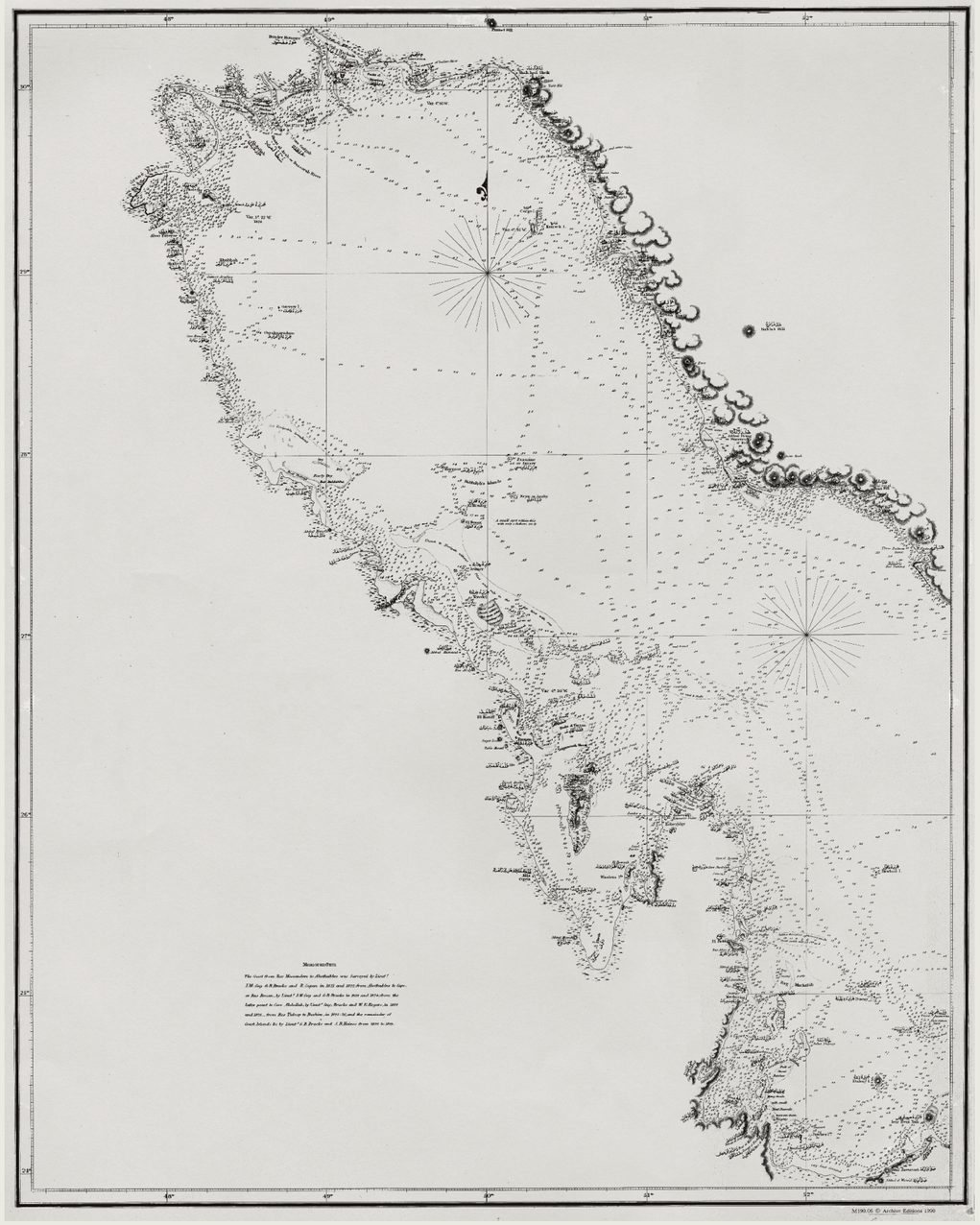

قطر في السجلات البريطانية:

تقارير منذ بداية القرن التاسع عشر

بنلوبي توسن

أمينة أرشيف ومؤرخة. كانت سابقًا القيِّمة على سجلات الشرق الأوسط في أرشيف مكتب الهند، وهي مؤلفة دليل أرشيف المقيمية والوكالات البريطانية في الخليج. ساهمت في وقت لاحق في مفاوضات الحدود الدولية بالمنطقة. لديها اهتمام خاص بتاريخ النساء، وآخر كتاب صدر لها هو "رحلات النساء الغربيات في الشرق 1716-1916".

جميع الصور الواردة في هذا المقال من اختيار الكاتب

في مطلع القرن التاسع عشر، اتسع نطاق الاهتمام البريطاني، الذي كان مقتصرًا على الأمن البحري والدبلوماسية، ليشمل تقارير أكثر تفصيلًا عن المجتمعات المقيمة على طول الساحل، وفي المنطقة الداخلية. تتضمن الوثائق حول قطر تقارير متوافقة ومفصلة على نحو يُثير الدهشة عن الحياة المحلية والسياسية.

الوثائق البريطانية

دُققت الوثائق البريطانية الخاصة بقطر في إطار وثائق منطقة الخليج الأوسع نطاقًا، وأُعيد نشرها في الكثير من المطبوعات والمشاريع البحثية، لأنها لا تزال تُدهش المؤرخين الأكاديميين والباحثين الأفراد، وتُثير اهتمامهم لأنها تحتوي على معلومات جديدة، وتفسيرات دقيقة ومبتكرة أكثر من أي وقت مضى.

يبلغ حاليًا عمر الوثائق، المحفوظة بشكل رئيس في المكتبة البريطانية في لندن (سجلات مكتب الهند)؛ وفي الأرشيف الوطني البريطاني في كيو Kew، أربعة قرون كاملة تقريبًا، فهي تؤرخ منذ تفكير شركة الهند الشرقية في البحث عن مراكز تجارية في المنطقة في مطلع القرن السابع عشر حتى يومنا الحاضر؛ وهي متوفرة في تشكيلة متنوعة من المجموعات الأرشيفية بداية من السجلات الإدارية لوزارة الخارجية ومكتب الهند، إلى مدونات سفن شركة الهند الشرقية واستكشافاتها البحرية. تركز بعض هذه المجموعات على قطر والخليج خاصة، بينما تتطرق مجموعات أخرى إلى أحداث المنطقة، وتتناولها في سياق أعم. ومع ذلك، لا بد من اعتبارها مكملة لبعضها البعض من أجل إبراز مشهد السياسية والحياة اليومية الأكثر شمولًا.

منذ انتهاء الوجود البريطاني الإداري في الخليج عام 1971، شهدت محتويات ومجالات المجموعات البريطانية اهتمامًا كبيرًا، امتد لنصف قرن من الزمان. ومما شجع على هذا الاهتمام هو إتاحة سجلات المقيمية السياسية البريطانية ووكالاتها، التي أُعيدت إلى لندن بعد الانسحاب البريطاني، فأضيفت الملفات الجديدة إلى مجموعة السجلات الهائلة المتعلقة بالخليج والمحفوظة سابقًا في أرشيف مكتب الهند.

واستعراض المطبوعات الوثائقية المتاحة حاليًا على نطاق واسع يستحيل، وغير ضروري، ولهذا فقد أدرجت عددًا مختارًا منها في القائمة أدناه. وأود في هذه المقالة، من خلال تسليط الضوء على فترة قصيرة لكنها هامة من التاريخ المبكر لدولة قطر، أن أستعرض مسألتي المجال والرؤية، وأن أتناول

طرائق إنشاء هذه السجلات، وكيفية تدقيقها وعرضها من قبل القيّمين عليها، والمؤرخين الذين استخدموها.

عُرّفت السجلات، قبل مطلع القرن العشرين، بأنها مجموعة خاصة من معلومات مدعمة بالحقائق وضرورية لتحقيق مصالح شركة الهند الشرقية السياسية والتجارية، ولتحقيق التطلعات الملكية والدبلوماسية لمكتب وحكومة الهند في وقت لاحق. بالطبع، استُعرضت السياسية الملكية البريطانية وانُتقدت في المقالات المنشورة في الجرائد، وفي أعمال كبار المؤرخين وواضعي نظريات سياسية وصحفيين بارزين؛ مثل جون ستيوارت ميلJohn Stuart Mill، وهاريت مارتينو Harriet Martineau وغيرهما. وكان وصول بعضهم إليها محدودًا. على الرغم من ذلك، كانت أغلب المؤلفات المهمة حول الهند ودول الجوار في الخليج، بحلول نهاية القرن التاسع عشر، من تأليف دبلوماسيين وموظفين مدنيين وعسكريين يعملون لدى الحكومة الملكية؛ فكان جون جوردون لوريمر John Gordon Lorimer، مؤلف «دليل الخليج الفارسي (العربي)» الهائل ولا مثيل له، يعمل موظفًا حكوميًا. أما جورج كرزون George Curzon (لاحقًا عرف بإيرل كيرزون أوف كيدلستون Earl Curzon of Kedleston)، الذي كان لكتابه «فارس والمسألة الفارسية» أثرًا كبيرًا في وضع السياسة البريطانية في الخليج، في الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ فهو لم يكن نائب الملك في الهند (1898–1905) فحسب، بل كان وزيرًا للخارجية أيضًا (1919-1924). بمعنى آخر، كان دبلوماسيًا مولعًا بالتاريخ، لكن مهمته الأساسية كانت تعزيز المصالح الملكية البريطانية[1].

ويمكن بحق وصف التأريخ البريطاني المطبوع والمنشور للخليج، قبل نهاية القرن العشرين، بأنه تاريخ «الرجال العظماء»، فهو يُسجل نشوء وتطور دول الخليج المستقلة من خلال سير ونشاطات قادتها ومؤسسيها. ويُضيف الأرشيف البريطاني لهذه الروايات تقارير ومناقب الحكام البريطانيين وممثليهم؛ الذين كتّب التاريخ بأكمله من وجهة نظرهم. فقد تعاطف السير لويس بيلي، وجيه. جي. لوريمر، وهارولد ديكسون، والسير بيرسي كوكس وغيرهم مع المجتمع الخليجي كلٌ على طريقته، لكنهم كانوا موظفين مخلصين للمَلكية البريطانية، ويُحفزهم بشكلٍ أساسي أهدافها السياسية والإقتصادية والعسكرية. فقد نُشر مؤلّف «بريطانيا والخليج الفارسي، 1795-1880» ومؤلف ثانٍ بعنوان مشابه «بريطانيا والخليج الفارسي، 1894-1919» بفارق عام بينهما؛ في 1967 و1968، على يد جون كيلي وبريتون بوش[2]. كان كلاهما مُتبحران ودقيقان في بحثهما في تصنيفات الأرشيف البريطاني المحدودة، التي كانت متاحة للعامة حينها. وقد بقي الكتابان على مر الزمان عملان مرجعيان، لكن لم يحظ أي مؤرخ بفرصة للعمل في سجلات أرشيف المقيمية والوكالات البريطانية في الخليج، التي لم تكن متاحة حينها سوى لمسئولي الحكومة.

ازدادت فرص البحث في الأرشيف البريطاني كثيرًا منذ عام 1971، فقد اتسعت دائرة المعلومات المتوفرة بسبب إتاحة مجموعات أرشيفية جديدة، وبسبب الطعن في الرؤية التقليدية من خلال إعادة توجيه وتطوير المعرفة التاريخية نتيجة لدراسات مرحلة ما بعد الاستعمار والدراسات الاجتماعية. يوجد في الوقت الحاضر، إلى جانب أرشيف الحكومة البريطانية الرسمي، الكثير من المصادر المتاحة للبحث، بما فيها الوثائق الشخصية والمذكرات، سجلات شركات البترول والتجارة، وكتابات الرحالة، والخرائط، ومواد بصرية أخرى. والأهم من ذلك، هو أنه يجرى في الوقت الحاضر الطعن أكثر في السجلات البريطانية وسجلات أوروبية أخرى، وإعادة تقييمها استنادًا إلى المصادر الخليجية الإقليمية والمحلية المتاحة بسهولة أكبر. ولذلك، يطرح الباحثون المعاصرون الأسئلة التالية؛ ما أهمية هذه المصادر البريطانية؟ وما مدى شموليتها والثقة فيها، ومدى مساهمتها في فهمنا لتاريخ قطر؟ باختصار، ما مدى دقة الوثائق البريطانية في سرد القصة كاملةً؟

1. جون جوردون لوريمر: **دليل الخليج الفارسي وعمان ووسط الجزيرة العربية**، (كلكتا: المطبعة الحكومية، 1905-1915)؛ جورج ناثانيل كرزون: **فارس والمسألة الفارسية**، (لندن: 1892).
2. جيه. بي. كيلي: **بريطانيا والخليج الفارسي، 1795-1880**، (أكسفورد: 1968)؛ بريتون كوبر بوش: **بريطانيا والخليج الفارسي، 1894-1914**، (بيركيلي ولوس أنجلوس: 1967).

الاهتمام البريطاني بالخليج

يُمكن الاستدلال على نوعية ومجال ومصداقية الوثائق البريطانية المتعلقة بقطر من خلال سير الشخصيات المؤثرة والمشهورة في تاريخ دولة قطر؛ المتمثلة في رحمة بن جابر Rahmah bin Jabir وعيسى بن طريف Isa bin Tarif وانتصاراتهما المبكرة في القرن التاسع عشر على آل خليفة، وحنكة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وعبد الله بن جاسم في تأسيس دولة قطر القرن العشرين. وقد كان جميع هؤلاء القادة، في فترات مختلفة، ذوي أهمية كبيرة لبريطانيا كحلفاء سياسيين أقوياء، وكقوات لتحقيق التوازن في المنطقة على حد سواء. عمل المسئولون البريطانيون في الخليج والهند ولندن على توثيق طبيعة العلاقات الرسمية مع الحكومة البريطانية، ومع قوى دولية وإقليمية أخرى بتفاصيل دقيقة، وعلى تحليلها ورصدها. ومع ذلك، جمع البريطانيون طوال تلك الفترة معلومات فاقت كثيرًا متطلبات العلاقات الدبلوماسية، عملًا بمبدأ «في المعرفة قوة» المجرب والمتحقق. ولذلك، ورث مؤرخي اليوم كنزًا دفينًا هائلًا جدًا من المعلومات. وفي نفس الوقت، يكشف تحولًا سريعًا عن السجلات السياسية الأبرز عن مصادر شاملة، وأحيانًا استثنائية، من أجل استعراض الحياة اليومية والثقافة في قطر والمجتمعات المجاورة لها.

تتضمن سجلات مكتب الهند The India Office Records، المحفوظة في المكتبة البريطانية حاليًا، أهم المجموعات الأرشيفية حول قطر قبل عام 1950، وقد تمّ الحديث عن مجالها ومحتوياتها وتبويبها في مجال آخر، وهي معروفة ومتداولة. لكن يُمكن وصفها بإيجاز على أنها تندرج ضمن ثلاث فئات: السجلات المجموعة في لندن (مثل ملفات الإدارة السرية والسياسية التابعة لمكتب الهند)، والسجلات التي جمعتها الإدارات البريطانية في الهند، حيث كان المقيم والوكلاء يُقدمون لها مباشرة تقاريرهم (مثل المجموعة المعروفة باسم «المحاضر Proceedings»)، والسجلات التي يحتفظ بها المقيم والوكلاء في أماكن تواجدهم في الخليج. تتيح الأحداث المضطربة في النصف الأول من القرن التاسع عشر الفرصة لتقديم نماذج متنوعة من المعلومات، وتقييم مدى مساهمة هذه السجلات في تقديم وصفًا متوازنًا ومفصلًا متعمقًا عن السياسية القطرية والمجتمع القطري.

لم يسع البريطانيون خلال الفترة من عشرينيات إلى أربعينيات القرن التاسع عشر لتحديد وتأكيد وحماية مصالح بريطانيا الخاصة في المنطقة فقط؛ بل سعوا للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الشؤون المحلية أيضًا. وبالتالي، تُعتبر المصادر البريطانية الأولية الحديثة مخزونًا ثريًا بالمعلومات الذي لا يقتصر فقط على حياة الفرد السياسية والسياسة بين الدول، بل يشمل المجتمع والطبوغرافيا Topography والتجارة.

وبعد أكثر من مئة عام على إرسال الحملات التجارية وسفن الشحن إلى البحر الأحمر والخليج والهند، وإلى اليابان والصين شرقًا، أبرمت شركة الهند الشرقية الإنجليزية اتفاقية مع الفرس عام 1763؛ تنص على أن يسمحوا لها بإقامة وكالة دائمة في بوشهر على ساحل الخليج. وعلى الرغم من أن وكالة بوشهر كانت معدة كقاعدة تجارية في البداية، إلا أن هذه الوكالة ومكاتبها الفرعية المختلفة التي تمّ إنشائها لاحقًا في أرجاء الساحل العربي من الخليج، بدأت تدريجيًا تلعب دورًا استراتيجيًا وسياسيًا أكبر. ففي عام 1820، وقعت بريطانيا وشيوخ منطقة الخليج الأدنى معاهدات تمهيدية وعامة في محاولة لإنهاء أكثر من عقد من التنافس لأجل الهيمنة على تجارة النقل البحري في الخليج[1]. لم تكن قطر طرفًا موقّعًا، وبعد عام، قامت سفينة شركة الهند الشرقية «فيستال Vestal» بقصف البدع وتدميرها بطريقة سيئة. ونتيجةً لزعزعة الأمن في البحر في السنوات السابقة، اضطرت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية لإعادة النظر في مكانتهما في الخليج. وفي عام 1821، اقترح قائد القوات البريطانية، اللواء ليونيل سميث Lionel Smith ، أن تُبحر

1. المكتبة البريطانية، IOR: R/15/1/735، معاهدة عامة مع قبائل الخليج الفارسي العربية، 1820.

السفن البريطانية باستمرار إلى أن تكتسب خبرة جيدة على ساحل العرب، حيث كانت درجة جهلها به مأساوية[1]. وبعد عام، تولى الممثل البريطاني في بوشهر مسؤولية العلاقات مع كامل منطقة الخليج، وكان لقبه «المقيم» في الخليج. وعلى الرغم من أن مصطلح «المقيم السياسي» لم يستخدم فعليًا حتى منتصف القرن، فقد أصبح المنصب في الواقع منصبًا سياسيًا، وقد جسد تعيين الملازم جون ماكلويد John MacLeod عام 1822 تغيرًا في اللقب والسياسية[2].

كان ماكلويد، على خلاف أسلافه، ضابطًا عسكريًا بريطانيًا وليس موظفًا مدنيًا لدى شركة الهند الشرقية، وكان خلفاؤه في ما تبقى من القرن العشرين، استثناءً واحدًا منهم، إما ضباطًا عسكريين، أو ضباطًا بحريين في قوات شركة الهند الشرقية، وفي القوات الملكية البريطانية في الهند لاحقًا. كانت مهمة الملازم ماكلويد الأساسية، المثبتة في التعليمات المفصلة جدًا، التي وُجهت إليه، تتمثل في «السعي لحفظ أمن الخليج من خلال وساطتنا الودية باستخدام سلطتنا ونفوذنا». فقد تلقى أوامر «باقتراح خطة لضمان الحصول على معلومات استخباراتية موثوق بها حول تحركات العديد من الشيوخ على الساحل، واستعدادهم للتواصل معه». واقترح في رده، بعد التواصل معهم ضرورة تعيين وكلاء محليين في بعض موانئ الخليج[3]. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر، بدأ توظيف هؤلاء الوكلاء المحليون في مسقط (1800/1840) والشارقة (1825) والبحرين، فوفّر ذلك شبكة من المسئولين البريطانيين ومسئولين معيّنين محليًا، حيث تُشكّل تقاريرهم ومراسلاتهم حاليًا سجلًا تاريخيًا مفصلًا جدًا وفريدًا لتاريخ المنطقة الحديث[4].

في وقت لاحق، وصف مسئولو الحكومة البريطانية تقرير الملازم ماكلويد، الذي أعده في عام 1823 بعد أن زار مختلف الموانئ العربية، بأنه «قد يكون أشمل وأهم تقرير عن وضع القبائل العربية في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر»[5]. لاحظ ماكلويد أن عدد سكان البدع أدنى من المستوى، لكنه ذكر في تقريره أن الشيوخ فضلوا الالتزام بمعاهدة عام 1820 بعد أن أوضح الشروط لهم، وقدموا له قائمة بمراكبهم كي يتمّ تسجيلها. يا لخيبة الأمل، لم يعد لديه ما يقوله عن السكان. ومع ذلك، كان تقريره نقطة مركزية لازدياد الاهتمام البريطاني السريع، ولتقصي الحقائق في العقود الثلاث اللاحقة[6].

يعتقد الباحث أن التقارير الأصلية التي أعدها المقيم والوكلاء البريطانيون في هذه الفترة مؤثرة ومثيرة للاهتمام. بعد مرور بضعة أعوام على إصدار ماكلويد تقييماته حول السياسية المحلية والمجتمع، بدأ خليفته صموئيل هينيل Samuel Hennell بتقديم المزيد من المعلومات في مجموعة تقارير حول القبائل والموارد والسكان، فاعتبرها البريطانيون مهمة جدًا، إلى درجة أنهم عملوا في وقت لاحق على تحديثها وطباعتها كي يستخدمها المسئولون في الخليج[7]. وُلد هنيل عام 1800، ووالده صائغ فضة. التحق بشركة الهند الشرقية عام 1819 لأداء الخدمة العسكرية كملازم في قوات مشاة بومباي المحلية، وأرسل إلى الخليج لأول مرة عام 1826، عندما كان بعمر السادسة والعشرين برتبة مساعد مقيم، فبقي هناك حتى عام 1852، حيث عُين مقيم قائم بالأعمال في مطلع ثلاثينات القرن التاسع عشر، وعمل في النهاية مقيمًا سياسيًا (1838-1852). ولذلك، كان على علم بسياسة الخليج ومتخصص فيها، وكان يُجيد اللغة العربية إجادة جيدة.

2. للإطلاع على نبذة موجزة عن مهام وواجبات المقيم البريطاني، راجع بنلوبي توسن: **سجلات المقيمية البريطانية ووكالاتها في الخليج الفارسي**، (لندن: 1979).
3. توسن (1979)، ص 2. IOR: L/P&S/5/369. مرفقات رسالة سرية من بومباي، مرفق رسالة سرية رقم (3) بتاريخ 9 نوفمبر 1822، وP/385/33، محاضر بومباي السياسية، مداولة رقم (13) بتاريخ 26 مارس 1923.
4. انظر جيمس أونلي: **الحدود العربية في ظل الحكم البريطاني: التجار والحكام والبريطانيين في الخليج في القرن التاسع عشر**، (أكسفورد: 2007).
5. جيه. أ. سالدانها: **ملخص مراسلات بخصوص أحداث الخليج الفارسي 1801-1853، (كلكتا: 1906)**، المجلد 2، ص 155.
6. تقرير المقيم، الملازم ماكلويد، حول جولته في الموانئ العربية، بتاريخ 27 فبراير 1828، IOR: R/15/1/30، طبع في سالدانها، ذكر أعلاه.
7. مختارات من سجلات حكومة بومباي، رقم 24، السلسلة الجديدة، 1856، IOR: V/23/217.

1. محاضر بومباي السرية IOR: P، مجلد 49، المداولة رقم (14) بتاريخ 16 مايو 1821.

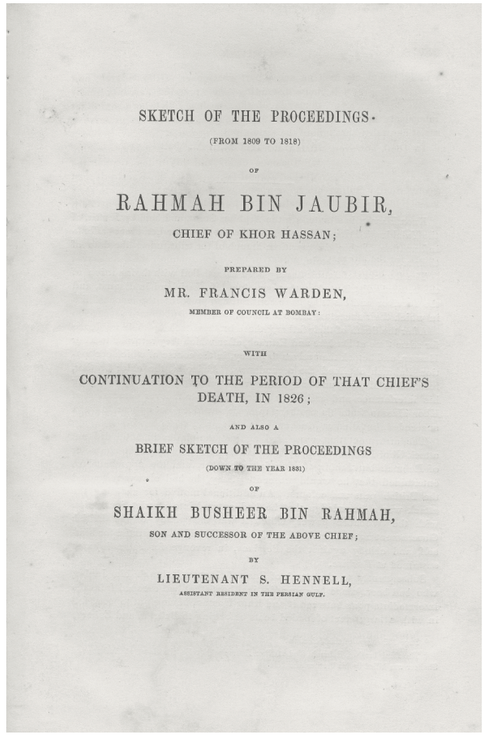

SKETCH OF THE PROCEEDINGS
(FROM 1809 TO 1818)
OF
RAHMAH BIN JAUBIR,
CHIEF OF KHOR HASSAN;
PREPARED BY
MR. FRANCIS WARDEN,
MEMBER OF COUNCIL AT BOMBAY:
WITH
CONTINUATION TO THE PERIOD OF THAT CHIEF'S DEATH, IN 1826;
AND ALSO A
BRIEF SKETCH OF THE PROCEEDINGS
(DOWN TO THE YEAR 1831)
OF
SHAIKH BUSHEER BIN RAHMAH,
SON AND SUCCESSOR OF THE ABOVE CHIEF;
BY
LIEUTENANT S. HENNELL,
ASSISTANT RESIDENT IN THE PERSIAN GULF.

في الواقع، اعتبره المؤرخ جون كيلي أفضل مقيم سياسي حظيت بريطانيا به على الإطلاق في الخليج الفارسي، فكتب «لم يبذل رجل جهدًا أكثر مما بذله هينل»[1] من أجل تعزيز نفوذ بريطانيا وتوطيد السلم في الخليج الفارسي.

كان ما أنجره هينل، على مدى عقدين من العمل كمقيم، أكثر من مجرد تعزيز النفوذ البريطاني، فقد قدم تقارير مفصلة جدًا عن كل اجتماع، ومحادثة، ورسالة وردت أو أُرسلت إلى قادة الخليج، وكان يحيلها لاحقًا إلى رؤسائه في بومباي، ومن ثم إلى شركة الهند الشرقية والحكومة البريطانية في لندن.

رحمة بن جابر، وعيسى بن طريف ونشوء الدولة

تمثل تقارير هينل السياسية أهمية كبيرة للتاريخ القطري؛ لأنه كان، على الأقل، المسئول البريطاني القائد في الخليج، في الوقت الذي كانت فيه نشاطات رحمة بن جابر وعيسى بن طريف تُناهض المتنافسين الإقليميين في شبه جزيرة قطر. وصل هينل إلى الخليج في نفس السنة التي فضّل فيها رحمة تفجير نفسه مع ابنه على متن قاربه، مُظهرًا شجاعته وتعنته، على الاستسلام لأعدائه. ذكر هينل في تقريره أن موته اعتُبر نعمة في كل أرجاء الخليج، ولكنه أضاف بإعجاب: «كان قويًا وثابتًا في جميع الظروف، فأظهر المشهد الأخير من حياته نفس المعنويات القوية والمنيعة التي تميّز بها طوال حياته»[2].

وتقدم تقارير هينل اللاحقة، التي تعود إلى مطلع الثلاثينيات، وصفًا مفصلًا، وواضحًا، ومتجانسًا عن دور الشيخ عيسى بن طريف كقوة مركزية في تأسيس الدولة القطرية المستقلة. وقد وصفته المؤرخة الراحلة روزماري سعيد زحلان بأنه أحد أول القادة الذين ساهموا في تشكيل منصب الحاكم في قطر، وتعزيز رسوخ المشيخة نفسها. وتحظى آرائها حاليًا بالتأييد والقبول على نطاق واسع[3]. وصف هينل عيسى، بعد وفاته

1. كيلي: **بريطانيا والخليج الفارسي**، ص 408-409.
2. مختارات بومباي؛ هينل، موجز أعمال رحمة بن جابر، شيخ خور حسان، (1809-1818)، V/23/217 ، ص 528.
3. روزماري سعيد زحلان: **نشوء قطر**، (لندن: 1979).

في أحد المعارك في نوفمبر من عام 1847، بأنه رجل ذو شخصية ومقدرة عظيمتان[1]. تزامن نشاط عيسى بن طريف مع انطلاق نشاط البريطانيين السياسي والدبلوماسي في الخليج، وبالتالي مع سجل مفصل عن السياسية الإقليمية والمحلية من وجهة نظر بريطانية. دُوّنت سير اجتماعات المقيم مع الشيخ عيسى، ومع قادة البحرين، بوضوح في تقارير شاملة ومسهبة وشديدة الدقة، حيث كانت تُرسل إلى الحكومة البريطانية في لندن، وإلى مسئوليها في الهند[2]. وفي نفس الوقت، تكشف هذه التقارير الكثير عن الخلفية الاجتماعية والثقافية في تلك الفترة على نطاق واسع.

وعلى سبيل المثال، كانت الوثائق البريطانية في أعوام التمرد المضطربة (1835-1839) وفيرة، ففي شهر مايو من عام 1839، أحال المسئولون البريطانيون من بومباي إلى لندن مجموعة من المراسلات، التي وردتهم من هينل واصفًا نشاطات عيسى بن طريف ونشاطات حلفائه أو خصومه البحرينيين[3]. وصل عدد صفحات هذه المجموعة إلى مائتي صفحة تقريبًا، وهي تشمل ملخصًا، كتب في بومباي، عن الأحداث بداية من تمرد آل بن علي عام 1835، ويشمل أيضًا رسائل وجهها هينل إلى شيخ البحرين عبد الله بن أحمد، بالإضافة إلى تفاصيل اجتماعات هينل مع عيسى بن طريف وأتباعه. ويتضح فيها تعاطف هينل مع عيسى بن طريف، وكذلك إخفاقه مع البحرينيين. ففي رسالة بتاريخ 26 أكتوبر1838 وجهها هينل إلى عبد الله بن أحمد، يستنكر هينل محاولة عبد الله جعل البريطانيين يدعمون أحد غاراته، ويلخص الموقف البريطاني من الأوضاع المضطربة، فيقول:

«بالنسبة لما ذكرته بشأن آل علي the Ali Allee ، يتضح أنك تعتقد أنه يسرني أن أرى القبائل العربية تتقاتل مع بعضها.. فلا بُد أن تدرك تمامًا أن ما تريده الحكومة البريطانية هو أن يُمارس سكان سواحل هذه البحر حرفهم المختلفة بسلام وأمان دون ضرر أو مضايقة».

التقى هينل بعيسى بن طريف عدة مرات، عندما زار الأول مسقط في ديسمبر عام 1839. وعندما جاء الأخير لمقابلة المقيم البريطاني على متن سفينة شركة الهند الشرقية «كلايف Clive»، أراد عيسى أن يعرف إذا ما كان سيحصل على الحماية البريطانية إذا انتقل هو وأتباعه من أبو ظبي إلى قطر (الوكرة Wakra). فذكر هينل في تقريره ما قاله للشيخ عيسى، أي «مع أنه لدي رغبة في مساعدتك، نظرًا للأضرار التي تكبدتها، ونظرًا لما أظهرته من تعقّل واعتدال طوال هذه الظروف الصعبة، إلا إنني لا يُمكنني إعطاء وعد كهذا[4]». عندما أخبر الشيخ عيسى هينل أنه قرر هو وأتباعه المغادرة إلى جزيرة قيس، قال له المقيم إنه لا مانع لديه، وأنه سوف يعطيه كتابًا للشيخ خليفة بن شخبوط، شيخ أبو ظبي، يطلب منه فيه السماح لهم بالمغادرة دون عرقلة أو مضايقة، وأضاف:

«وافقت على تلبية طلبه هذا، وأعتزم أيضًا أن أمارس نفوذي لصالح عيسى وقبيلته عندما أتمكن من ذلك دون تعريض الحكومة للخطر، لأنني أرى أن إبقائه تحت نفوذنا مُفيد لمصالحنا؛ وأمر هام جدًا لمنع شخص مصمم وفعال مثله؛ مع هذا العدد الكبير من الأتباع الشجعان والمخلصين، من الارتماء بين يدي خورشيد باشا korshed pasha، إذ إن اليأس قد يدفعه لفعل ذلك عندما لا يبقى لديه خيارًا آخر».

أخبر هينل مسؤولية مرارًا أن تحالف عيسى بن طريف وخورشيد باشا ضد البحرين سيهدد استقرار المنطقة، لكنه تفهّم ادعاءات عيسى ضد البحرين، فكان يصفها غالبًا بأنها ادعاءات صحيحة. وفي وقت مبكر من نفس العام، قدم هينل، عندما زار مساعده الملازم إدموندز Edmunds البحرين، تقريرًا مفصلًا عن الإدعاءات، حيث جاء فيه:

«لقد استخدمت طوال فترة وجودي في هذه المنطقة أفضل السُبل المتاحة لأعرف طبيعة الممتلكات، التي حُرم منها ابن طريف وغيره، فاتضح أنها تألفت بشكلٍ أساسي من المنازل

1. رسالة من صموئيل هينل إلى سكرتير حكومة بومباي، بتاريخ 1 ديسمبر 1847، بوشهر، IOR: R/15/1/11.
2. وصف كيلي تفاصيل أعمال عيسى بن طريف في (بريطانيا والخليج الفارسي) ووصفها حبيب الرحمن مؤخرًا في (نشوء قطر)، (لندن: 2005).
3. مرفقات رسالة سرية إلى بومباي، رقم (67) بتاريخ 18 مايو 1839، IOR: L/P&S/5/375, vol. 13.
4. هينل إلى حكومة بومباي، في 27 ديسمبر 1839، مرفقة في رسالة رقم (5) بتاريخ 31 يناير 1840، IOR: L/P&S/5/381

السكنية، ومزارع النخيل، والمراكب. وبما أن ابن طريف كان تاجرًا كبيرًا، فمن المحتمل أن هروبه فجأة من البحرين كان سيُعرضه لخسائر فادحة»[1].

وكما يتضح من خلال هذه المقتطفات الموجزة المنتقاة، فقد اعتبر صموئيل هينل ومساعديه في المقيمية البريطانية في الخليج الشيخ عيسى بن طريف قائدًا شجاعًا ومظلومًا لسبب وجيه؛ فهو قوي، وربما يُشكّل خطرًا على المصالح البريطانية. وبالتأكيد، اعتقد أن من الأفضل جعله حليفًا بدلًا من أن يُصبح عدوًا. فتقرير هينل عن وفاة الشيخ عيسى في المعركة في 17 نوفمبر 1847 معروف جيدًا ولسبب وجيه أيضًا. فقد أورد في تقريره هذا، الذي أحال فيه ترجمة رسائل من الوكيل المحلي البريطاني في البحرين، الحاجي جاسم Jasim، وصفًا نظريًا للمعركة ومقتل الشيخ عيسى في وقعة جرت على البر الرئيس بالقرب من فويرط، بين قواته والقوات التي يقودها شيخ البحرين، الشيخ محمد بن خليفة شخصيًا:

«يبدو أنه قُتل ثمانين شخصًا من جانب البدع، من بينهم عشرة رجال من وجهاء قبيلة الشيخ عيسى، وعشرة رجال فقط من جانب شيخ البحرين. و بعد المعركة، نُقل الجرحى من رجال البدع على متن مركبين إليها، وقد علمت لاحقًا بأنها استسلمت منذ ذلك الحين للشيخ محمد بن خليفة. يبدو أن قوات نجد، التي أُرسلت إلى شيخ البحرين بأمر من الأمير الوهابي فيصل، قد قاتلت، خلافًا للتوقعات، بشجاعة وأمانة. لم يكن شيخ البحرين السابق موجودًا في أرض المعركة، إذ قيل أنه ذهب إلى الساحل الفارسي لجلب التعزيزات، وبذلك يكون قد خرق الاتفاق الذي سُمح له بموجبه مُهاجمة البحرين».

تقدم التقارير التي أعدها وكيل المقيمية الحاجي جاسم، والمرفقة في رسالة هينل، مزيدًا من التفاصيل عن المعركة والأحداث التي تلتها. وقد اختتم هينل تقريره بالقول إنه «لا يسعه إلا أن يتأسف على وفاة شخصية عظيمة وفعّالة مثل الشيخ عيسى». وعلى الرغم من ذلك، ومع سيطرة شعور الواقع السياسي، وإعطاء الأولوية للمصالح السياسية البريطانية، «كان من المناسب أن نعرف أن نجاح شيخ البحرين، من خلال تأكيد وتعزيز نفوذه، سوف يُسهم في نهاية المطاف في حفظ الأمن والأمان في هذا الخليج»[2].

يتضح من خلال تعليقات هينل الأخيرة أن هدفه الأساسي كان الحفاظ على الأمن، في سبيل تحقيق المصالح التجارية والإستراتيجية البريطانية برمتها؛ أيًا كانت نظرته الشخصية تجاه القادة كأشخاص. إضافةً إلى ذلك، تُبيّن المقتطفات الموجزة المذكورة أعلاه أنه يُمكن استخلاص معلومات كثيرة، تتركز حول الشؤون المحلية، من التقارير البريطانية، مع الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الكُتّاب ودوافعهم. بدأت حياة الشيخ عيسى بن طريف في فترة صعبة جدًا من تاريخ الوجود البريطاني في الخليج، فوجوده مرتبط بالنزاعات على السلطة والتحالفات غير الثابتة، التي تتشكل من البحرين بشكلٍ أساسي، إلى جانب أبو ظبي ومسقط، وبالطالع المتقلّب للأمراء السعوديين في وسط الجزيرة والإحساء. وقد حاول البريطانيون دائمًا البقاء على الحياد، والحفاظ في نفس الوقت على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية وتنميتها.

المسوحات البحرية البريطانية

بينما كان البريطانيون يُتابعون الأحداث السياسية بحذر، ويتدخلون عندما تتعرض مصالحهم للخطر، كانوا، في الوقت نفسه، يتداركون نقص المعلومات الملاحية في مياه الخليج. فقد أجرى ضبّاط بحرية بومباي التابعة لشركة الهند الشرقية والبحرية الهندية في الفترة (1785-1863) مسوحات مائية (هيدروغرافية hydrographic) للخليج والمياه الساحلية، وقدموا خرائط جديدة للشركة وللحكومة البريطانية. أُجريت عملية المسح الأكثر تفصيلًا وشهرة في الفترة (1820-1829) بقيادة الكابتن جورج بارينز بروكس George Barnes Brucks والملازم جيه. أن. جاي J.N.Guy. وكانت عملية مسح الخليج هذه إنجازًا مميزًا،

1. رسالة أحالها هينل في أبريل من عام 1839 إلى بومباي، IOR: L/P&S/5/375
2. رسالة من هينل إلى سكرتير حكومة بومباي بتاريخ 1 ديسمبر 1847، بوشهر، IOR: L/P&S/6/205، (رسائل بومباي السياسية الواردة، مجلد 37، الحاكم في المجلس إلى البلاط الملكي، في 31 يناير 1848)، وفي IOR: R/15/1/111، يُحيل مقتطفات مترجمة من رسائل بتاريخ التاسع، والتاسع عشر والحادي والعشرين من نوفمبر، من الوكيل المحلي في البحرين مُبلغًا عن وفاة الشيخ عيسى بن طريف.

بالرغم من وجود بعض النقاط غير الدقيقة، فأدت إلى إنتاج مجموعة جديدة من الخرائط المصحوبة بتقارير تُغطي معظم الشريط الساحلي للخليج من رأس مسندم إلى شط العرب.

أُنجزت عملية مسح المنطقة العربية من الخليج عام 1825، واشتملت على خريطة مشهورة تُظهر شبه جزيرة قطر، فنشرتها شركة الهند الشرقية عام 1832 بإشراف عالم وصف المياه hydrographer لدى الشركة جون هورسبورج John Horsburgh[1]. أُنتج المخطط المثلثي لميناء البدع، الذي نفذه أيضًا جاي وبروكس، عام 1823، مع منظر من المرسى رسمه مايكل هوجتون Michael Houghton، رسّام المخططات المساحية، مأخوذًا من مصور رسمه الملازم أف. بويل F. Powell[2].

وفي دراسة مثيرة للاهتمام عن التضاريس واللغة والمشهد الثقافي، نوقشت مسألة أسماء المناطق أثناء عمليات المسح، وطُرحت الأسئلة حول صحة النقل الحرفي البريطاني للأصل العربي. وكانت الخرائط تحتوي على قائمة بأسماء المناطق باللغة العربية عندما وصلت إلى لندن عام 1825. وفي عام 1828 وحتى نهاية برنامج المسح، اقترحت حكومة بومباي أن يتم إدراج أسماء كل المناطق في الخليج على الخرائط باللغتين العربية والإنجليزية، لكن عالم وصف المياه هورسبورج رد على ذلك بما يلي:

«لوحظ أنه يستحيل كتابة هذه الحروف بدقة، لأنها ليست مُدرجة على مخططات المسح المرسلة إلى هذه المنطقة، بل جاءت في ورقة منفصلة، كما أن تهجئة أسماء العديد من المناطق المقابلة للحروف العربية في هذه الورقة تختلف كثيرًا عن كل تهجئات أسماء المناطق الظاهرة على الخرائط؛ إلى درجة أنه لا يُمكن ملاحظة أي انسجام بينها في كثير من الحالات. ولذلك، تقرر في ظل هذه الظروف حذف نصوص الحروف العربية من على المخططات، والتي كان من الممكن تنفيذها وإعطائها الأولوية، لو أنه تم إضافة هذه الحروف إلى

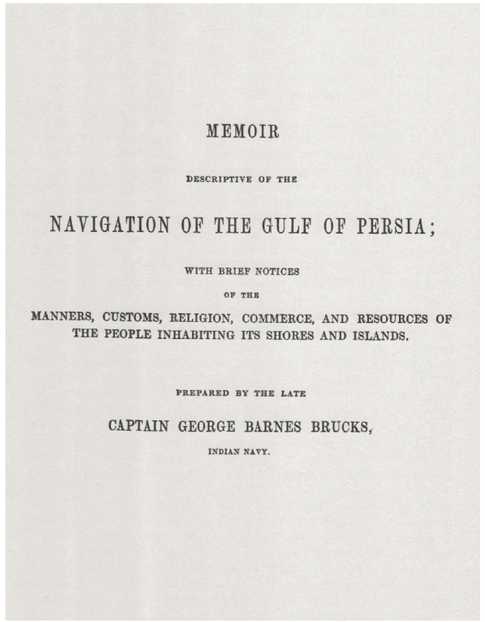
MEMOIR

DESCRIPTIVE OF THE

NAVIGATION OF THE GULF OF PERSIA;

WITH BRIEF NOTICES

OF THE

MANNERS, CUSTOMS, RELIGION, COMMERCE, AND RESOURCES OF THE PEOPLE INHABITING ITS SHORES AND ISLANDS.

PREPARED BY THE LATE

CAPTAIN GEORGE BARNES BRUCKS,

INDIAN NAVY.

1. جزء من خريطة المسح المثلثي، ورقة غربية، تُظهر شبه جزيرة قطر، IOR: X/3630/20 ، وأعيد تصويرها في عمل أندرو أس. كوك: **مسح سواحل وجزر الخليج الفارسي 1820-1829**، (لندن: طبعات الأرشيف، 1990)، مجلد رقم (2).
2. مخطط مثلثي لميناء البدع ومسقط من المرسى، IOR: X/3694 ، وأعيد تصويره أيضًا في كوك: **المسح**، المجلد رقم (4).

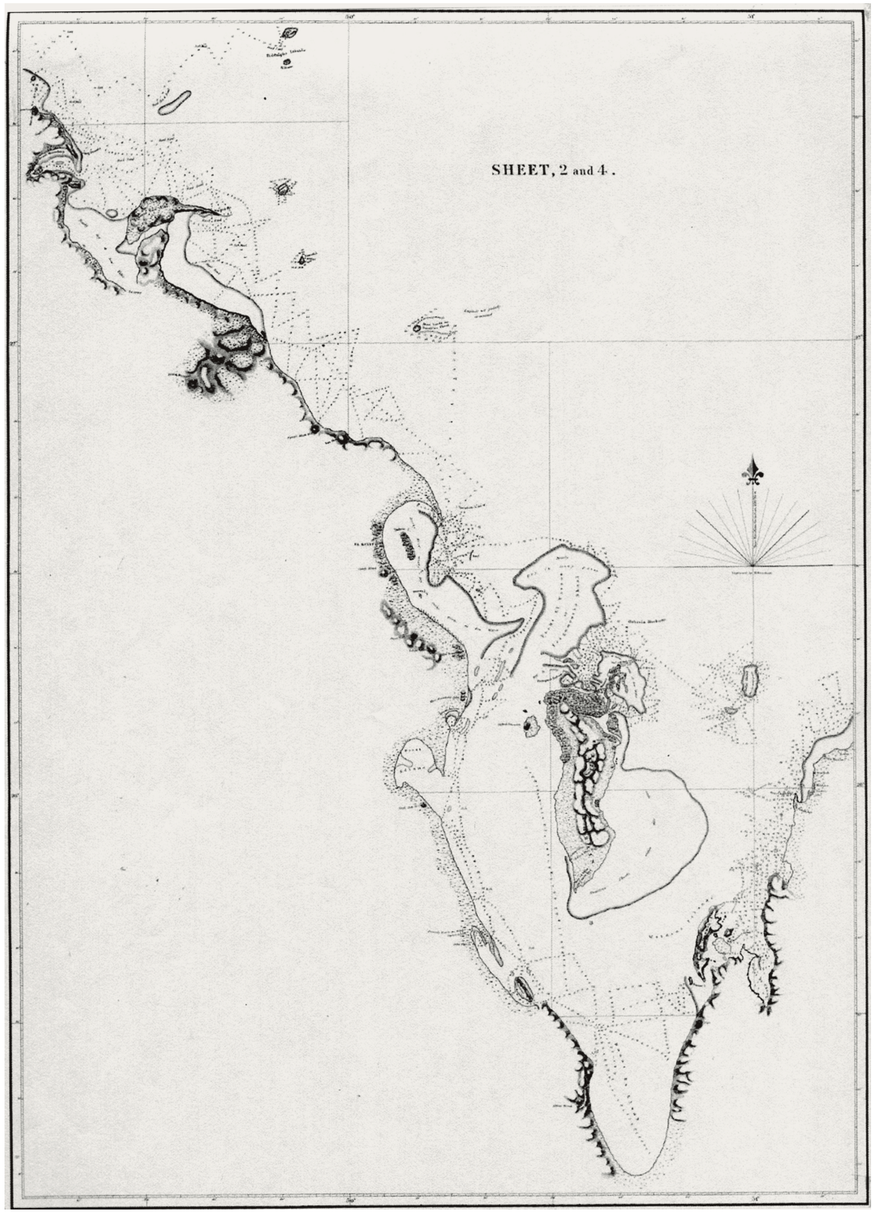

التهجئة الإنجليزية للأسماء على جداول المخطوط الأصلي المرسلة من بومباي»[1].

وفي النهاية، عدّل عالم وصف المياه hydrographer عن رأيه، وطلب كتابة الأسماء العربية على مخطط الخليج العام ذي الصفحتين الموجود في نسخة مأخوذة من المخططات الساحلية العامة[2].

المسوحات الطبوغرافية والتقارير

رافقت عمليات المسح المائية للخليج تقارير خطية وصفت المعالم الطبيعية والجانبين السياسي والاجتماعي للمدن والقرى، فقد أنتج بروكس نفسه عملًا مشهورًا «تقارير وصفية للملاحة في الخليج». تضمن عمله هذا على التقرير المشهور الذي يصف فيه مدينة البدع بمينائها وأقنيتها الصالحة للملاحة، ويتناول سكانها الأصليين الذين يبلغ عددهم 400 شخصًا (يزداد إلى حوالي 1200 شخصًا خلال موسم صيد اللؤلؤ)، وعن اعتمادها الاقتصادي على صيد السمك:

«تقع مدينة البدع على طرف ميناء (شكلته الشعاب المرجانية).. حيث نتحرك منها باتجاه المدينة، ونرسي بمحاذاة البرج الشرقي؛ على عمق ثلاث قامات ونصف، وعلى مسافة نصف ميل من الشاطئ. يقطن المنطقة حوالي 400 رجلًا من عرب قبائل Nahune والدواسر والبوكوارة، ويرتادها المناصير وغيرهم من القبائل المرتحلة. يزداد عدد السكان ليصل 1200 شخصًا في موسم صيد اللؤلؤ، لأن المكان قريبًا من الضفاف ومحجوب كليًا. يعمل معظم الأهالي في صيد الأسماك، ولديهم مركب أو اثنين للتجارة، وهم يُشاركون إلى حد كبير في الغوص على اللؤلؤ؛ على غرار جميع سكان هذا الساحل الآخرين»[3].

كما تمّ وصف «الحويلة» و»فويرط»، بالإضافة إلى «الزبارة»، «التي يتمّ استيراد عدد من الخيول النجدية الأصيلة منها قائلًا». في تلك الأثناء، أصدر العديد من الضباط البحريين والعسكريين البريطانيين المعنيين بالأحداث، التي سبقت وتلت إبرام المعاهدة العامة تقارير ومذكرات رحلات؛ نُشر بعضها في مجلات الجمعيات العلمية مثل جمعية بومباي الجغرافية، أو الجمعية الجغرافية الملكية في لندن[4]، في حين يقتصر وجود غيرها في الأرشيف البريطاني فقط. وتحفز العديد من المسئولين بدافع روح المغامرة، والاهتمام بالاستكشاف العلمي في تلك الفترة، بالإضافة للعمل الرسمي، وبالتالي كانت تقاريرهم مُحفزة. فعلى سبيل المثال، طلب الملازم وليم هنري وايبورد Wyburd، الذي سافر إلى واحة الإحساء عن طريق العقير والبحرين عام 1832، أن يُعفى مؤقتًا من مهامه الملاحية كي يُسافر إلى المنطقة الداخلية، قائلًا إنه من المؤسف أن تكون معلومات الحكومة عن المنطقة قليلة؛ في الوقت الذي كانت فيه عمليات الاستكشاف الجغرافي تُنفذ بحماس شديد في أوروبا[5].

أما عن قطر ذاتها، فهناك تقارير غير منشورة؛ تُعني أكثر بالجانب المحلي، لضابط آخر يُدعى ميجور كولبروك Colebrook. فقد تطرق في رسالة وجهها عام 1820 إلى حكومة الهند إلى مسألة ترحال القبائل في شبه جزيرة قطر[6]. وفي تقرير أكثر تفصيلًا؛ طبعته حكومة الهند لاحقًا وأدرجته في المجموعة المشهورة «نبذة عن الخليج الفارسي»، وصف المدن والقرى الرئيسية في شبه جزيرة قطر، فقال:

1. بعثة شركة الهند الشرقية البحرية إلى بومباي، IOR: E/4/1050، مقتبس بواسطة كوك، **المسح**، مجلد رقم 1، المقدمة، ص 23، 24.
2. راجع الحاشية أعلاه.
3. جي. بي. بروكس: تقارير وصفية للملاحة في الخليج.. مع ملاحظات موجزة عن سلوك وعادات وديانة وتجارة وموارد السكان على سواحلها وجزرها، 1830، في **مختارات بومباي**، المجلد 24.
4. راجع، على سبيل المثال، الليفانت. أف. وايتلوك: «ملاحظات دُونت خلال جولة في عمان وعلى طول الساحل الشرقي للجزيرة العربية»، **محاضر جمعية بومباي الجغرافية**، مجلد رقم (1)، 1836-1838.
5. تقارير بومباي السياسية، مداولة رقم 2099 بتاريخ 17 أغسطس 1831، IOR: P/387/14، وانظر أيضًا بنلوبي توسن: مذكرة الملازم وايبورد عن رحلته في الجزيرة العربية، **دراسات عربية**، المجلد (5) ، 1979، الصفحات 21-36.
6. IOR: P, Range 385، المجلد 4، مداولة بتاريخ 25 أبريل 1821، من كولبروك إلى حكومة بومباي، 1 سبتمبر 1820.

«يوجد في الزبارة حصن يؤمّن لها الحماية، ويستخدم حاليًا من أجل تأمين سلامة الصيادين الذين يرتادونها فقط.. يوجد فيها خليج يبلغ عمق مياهه ثلاث قامات، وبالتالي يُمكن لمراكب البغلة أن تدخله..أما خور حسان Hassan، ففيه خليج يتيح لمراكب البغلة الاقتراب إلى عمق قامتين ونصف، ولا يوجد فيه سكان في الوقت الحاضر. يحمي قطر.. أو البدع، التي كانت سابقًا مدينة هامة، حصنين مربعين قائمين بالقرب من الشاطئ، ولا يُمكن استخدامهما في مواجهة أي هجوم، باستثناء غزوات البدو، بسبب عدم توفر المياه العذبة فيهما. ويوجد حصن آخر قائم على بعد ميلين إلى الداخل، ويحتوي على مياه عذبة. يتسع هذا الحصن لمأتي شخص. بقي في العُديد حوالي 250 شخص، لكن السكان الأصليين، الذين من المتوقع أن يعودوا من البحرين، قد يزيد عددهم إلى 900 أو 1000 شخصًا، وإذ ما استقرت فيها قبيلة الدواسر، التي يتردد أفرادها إلى المنطقة كصيادي لؤلؤ، مجددًا، فإن عددهم سيزداد ما بين 600 إلى 800 شخصًا[1].

في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، حُدّثت التقارير التاريخية والسياسية التي جمعها صموئيل هينل وأسلافه على يد خليفتيه الكابتن أرنولد كيمبول Arnold Kemball والكابتن فريدريك ديسبرو Frederick Disbrowe[2]. أنتج هؤلاء الضباط البريطانيون في ما بينهم كمًا هائلًا من المعلومات التاريخية حول الخليج؛ يعود تاريخها إلى مطلع القرن الثامن عشر، وتتضمن معلومات عن التضاريس والقبائل والسياسة. اعتبرت كل هذه الاستكشافات هامة ومفيدة بالنسبة للبريطانيين، فتمّ جمعها وطباعتها في مؤلف واحد عام 1856، كي تُستخدم من قبل المسئولين البريطانيين في المستقبل لأغراض رسمية فقط، في المجلد رقم 24 المشهور ضمن مختارات من سجلات حكومة بومباي[3].

الخاتمة: نظرة عامة

السجلات البريطانية، من حيث التعريف، هي تأريخ للتطورات في الخليج من وجهة نظر بريطانية سياسية واقتصادية ودبلوماسية. لكن في نفس الوقت، من الممكن أن تكشف من خلال الدراسة الدقيقة تشكيلة واسعة جدًا من المعلومات، حيث تجمع محتوياتها ما بين التطورات السياسية والدستورية، والصراعات الإقليمية، والتدخلات الأجنبية، بالإضافة إلى النمو الاجتماعي والاقتصادي، والتضاريس، وتوجهات السكان، والثقافة، والطب والصحة. وتُظهر محتوى المادة وأهميتها التاريخية المواقف المتغيرة للمصالح السياسية البريطانية، لكنها في الوقت نفسه تحمل الهوية الفردية ومقدرات واهتمامات المسئولين أنفسهم، والمجال الذي يكتبون فيه. فوجهة نظرهم ورؤيتهم تتركز على لندن والهند، في حين وُضع الخليج على الهامش. على الرغم من ذلك، وكما حاولت أن أبيّن، لا ترتبط كل الوثائق برسم السياسة الإمبريالية. فالرغبة البسيطة في الحصول على المعلومات؛ التي لم يغذها السعي المُضمر للحصول على السلطة فقط، بل كان يغذيها أيضًا حماس حقيقي لاكتساب المعرفة، تعني أن المصادر البريطانية لا تُجارى في دراسة هذه المنطقة.

أما ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، يُدرك مؤرخو الخليج تمامًا التحيز الكامن في السجلات الاستعمارية أو الإمبريالية، كالسجلات البريطانية على سبيل المثال. تتمّ دراسة مصادر محلية بديلة بشكل متزايد، ويتم تيسير الحصول عليها كي تسد بعض الثغرات، وكي تُقدم صورة أكثر اتزانًا عن الماضي[4]. ومع ذلك، يُقر المؤرخون أن أكثر السجلات أهمية هي السجلات البريطانية. فيجب قراءة السجلات البريطانية من وجهة نظر محلية كي يتم تغيير المركز والهامش. لكن يجب قبل كل شيء تتبعها ودراستها مرحلة بعد أخرى من أجل الكشف عن المزيد من المعلومات الاستثنائية، التي لا تتوقف عن إدهاش المؤرخ الفضولي المحب للاستطلاع.

1. جيه. أ. سالدانها: IOR: L/PS/20/c 238، نبذة عن التوسع التركي على الساحل العربي من الخليج الفارسي، وأحداث الإحساء والقطيف، 1804-1904، ص 2، 3.
2. الملازم أ. بي. كيمبول: مذكرات حول موارد ومواقع وعلاقات القبائل المقيمة على السواحل العربية للخليج، 1845، **مختارات بومباي**، المجلد (24).
3. مختارات من سجلات حكومة بومباي، رقم 24، السلسلة الجديدة، 1856، أُعيدت طباعتها لاحقًا عدة مرات.
4. على سبيل المثال، حبيب الرحمن: **نشوء قطر**، يعتمد على المصادر العثمانية والمخطوطات العربية والآثار المحلية.

المصادر والمراجع

مصادر وثائقية منشورة

1. جورج بارنس بروكس: **تقارير وصفية للملاحة في الخليج.. مع ملاحظات موجزة عن سلوك وعادات وديانة وتجارة وموارد السكان على سواحلها وجزرها**، 1830.
2. أنيتا بورديت (تحرير): **سجلات قطر**، وثائق أصلية 1961-1971.
3. أندريو. أس. كوك: **مسح سواحل وجزر الخليج الفارسي 1820-1829.**
4. جون جوردون لوريمر: **دليل الخليج الفارسي وعمان ووسط الجزيرة العربية**، (كلكتا: المطبعة الحكومية، 1905-1915).
5. جيه. أ. سالدانها: **موجز مراسلات بخصوص أحداث الخليج الفارسي 1801-1853**، (كلكتا: 1906).
6. **مختارات من سجلات حكومة بومباي**، رقم 24، السلسة الجديدة، 1865.
7. بنلوبي توسن: **سجلات المقيمية البريطانية ووكالاتها في الخليج الفارسي**، (لندن: 1979).
8. بنلوبي توسن (تحرير): **سجلات قطر**، وثائق أصلية 1902-1960.

مصادر ثانوية مختارة

1. بي. سي. بوش: **بريطانيا والخليج الفارسي 1894-1914**، (بيركيلي ولوس أنجلوس: 1967).
2. جيه. بي. كيلي: **بريطانيا والخليج الفارسي 1795-1880**، (أكسفورد: 1968).
3. جيمس أونلي: **الحدود العربية من الحكم البريطاني: التجار والحكام والبريطانيون في الخليج في القرن التاسع عشر**، (أكسفورد: 2007).
4. حبيب الرحمن: **نشوء قطر**، (لندن: 2005).
5. روزماري سعيد زحلان: **نشوء قطر**، (لندن: 1979).